الأمم المتحدة

E/CN.3/2022/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2021
Arabic
Original: English

**اللجنة الإحصائية**

**الدورة الثالثة والخمسون**

1-4 آذار/مارس 2022

البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

**بنود للمناقشة واتخاذ القرار: البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030**

# تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

## مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 وجرياً على الممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بإحالة التقرير الذي أعدَّه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة عن العمل الجاري لتنفيذ إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويصف فريق الخبراء في التقرير الأنشطة المضطلع بها في عام 2021 عملا بمقرر اللجنة الإحصائية 101/52، بما في ذلك: (أ) استعراض منهجية إطار المؤشرات وعمليات تحديث التصنيف حسب المستويات؛ (ب) مسار العمل المتعلق بتصنيف البيانات؛ (د) تنقيحات المؤشرات؛ (د) معايير تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ (هـ) الأنشطة التي تضطلع بها الأفرقة العاملة الثلاثة المعنية بقياس الدعم الإنمائي، وتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية، والمعلومات الجغرافية المكانية. كما ستعرض على اللجنة وثائق المعلومات الأساسية التالية: تقرير الفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي عن أعماله واقتراح مؤشر للغاية 17-3 من الغايات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة؛ وخريطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة؛ والمبادئ التوجيهية العملية لتقدير المناطق الصغيرة لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛

واللجنة مدعوةٌ إلى إبداء تعليقاتها بشأن التقدّم الذي أحرزه فريق الخبراء والاتجاه الذي يتعين أن يتوخاه في ما ينجزه من أعمال في المستقبل. وترد في الفقرة 41 من التقرير الإجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذها.

* E/CN.3/2022/1.

21-19078 (A) 040122 140122

الرجاء إعادة استعمال الورق

# تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

## أولا - مقدمة

1 - على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 1/70، كلف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بمهمة وضع وتنفيذ إطار المؤشرات العالمية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. واعتمدت الجمعية العامة في قرارها 313/71 بشأن أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 إطارَ المؤشرات العالمية الذي وضعه فريق الخبراء.

2 - ويصف فريق الخبراء في هذا التقرير الأعمالَ التي اضطلع بها في عام 2021 استناداً إلى برنامج العمل الذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية ووفق مقررها 101/52 (انظر E/CN.3/2021/24). ويورِد فريق الخبراء في الفرع الثاني من التقرير عرضا موجزا لأعماله المتعلقة بتنفيذ إطار المؤشرات العالمية. وفي الفرعين الثالث والرابع، يعرض أنشطة مسار العمل المتعلق بتصنيف البيانات والأفرقة العاملة الثلاثة. وفي الفرع الخامس، يصف برنامج العمل لعام 2022. وترد في الفرع السادس من التقرير الإجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذها.

## ثانيا - تنفيذ إطار المؤشرات العالمية

3 - في عام 2021، واصل فريق الخبراء استضافة اجتماعات فصلية مفتوحة تركز على مواضيع مختارة تتعلق برصد أهداف التنمية المستدامة. وقد عُقدت هذه الاجتماعات افتراضيا في أشهر آذار/مارس وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر[1]، وحضر كلا منها 240 مشاركا من البلدان الأعضاء والبلدان المراقِبة والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات صاحبة المصلحة. وفي الفترة الفاصلة بين الاجتماعات المفتوحة، استمر فريق الخبراء في التواصل بالسبل الإلكترونية وعقد اجتماعاته الافتراضية الشهرية على مدار عام 2021.

4 - وعُقد الاجتماع الثاني عشر لفريق الخبراء افتراضيا في الفترة من 2 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر، وحضره أكثر من 388 مشاركا من بينهم ممثلون للدول الأعضاء، والوكالات والهيئات الدولية، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وفي ذلك الاجتماع، استعرض المشاركون تنفيذ إطار المؤشرات العالمية؛ واستعرضوا وناقشوا عمل الأفرقة العاملة الثلاثة المعنية بقياس الدعم الإنمائي، وتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية، والمعلومات الجغرافية المكانية؛ وقاموا بتحديث تصنيفات المؤشرات حسب المستويات بالاستناد في ذلك إلى الاستعراض السنوي لمدى توافر البيانات واستعرضوا الفجوات في مجال البيانات؛ وناقشوا جوانب استعراض البيانات الوصفية، بما في ذلك أنشطة الفريق الفرعي المعني بالبيانات الوصفية؛ وناقشوا الأعمال الجارية المتعلقة بتصنيف البيانات وخطة عمل الفريق في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، تبادل المشاركون الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتصل برصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي، وتصنيف البيانات، والابتكار في مجال البيانات، وأنشطة بناء القدرات لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

(1) انظر https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/.

5 - وخلال الاجتماع، ومن خلال المراسلات عبر البريد الإلكتروني عقب الاجتماع، استعرض فريق الخبراء خريطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة واقتراح مؤشر للغاية 17-3، ووافق عليهما.

6 - وفي شباط/فبراير 2021، انتخب الفريق كارا ويليامز (كندا) رئيسة مشاركة، خلفا لفيفيكا بالم (السويد)، التي تولت دورا جديدا خارج هيئة الإحصاء السويدية. وفي حزيران/يونيه 2021، جرى تناوب العضوية في فريق الخبراء ورئاسته استناداً إلى اختصاصات فريق الخبراء عملا بمقرر اللجنة الإحصائية 101/48. ورُشّح أعضاء جدد من خلال الآليات الإقليمية القائمة[2]. وانتخبت كارين تشافيز (كولومبيا) رئيسة مشاركة، لتحل محل ألبينا تشوا (جمهورية تنزانيا المتحدة). والسيدة تشافيز والسيدة ويليامز هما الرئيستان المشاركتان الحاليتان.

## ألف - استعراض منهجية إطار المؤشرات وعمليات تحديث التصنيف حسب المستويات

7 - أجرى فريق الخبراء، وفق برنامج عمله المعتمد، استعراضاً لمدى توافر البيانات عن مؤشرات المستويين الأول والثاني في قاعدة البيانات العالمية للمؤشرات (حتى 4 تشرين الأول/أكتوبر) وذلك من أجل تقييم نطاق تغطية البلدان والسكان في كل منطقة من المناطق التي تختص بها تلك المؤشرات. وقد عرض الاستعراض في اجتماعه الثاني عشر. واستوفت ستة مؤشرات معايير إعادة تصنيفها على أنها من المستوى الأول: 1-3-1 و 1-5-11/3-ب-13/1-1-2 (مؤشر متعدد الأغراض) و 5-2-1 و 6-1-1 و 17-13-1 و 17-17-1.

8 - وبعد عمليات الاستعراض وما أعقبها من تحديث للتصنيف حسب المستويات، أصبح تصنيف المؤشرات البالغ مجموعها 231 مؤشراً قائماً بذاته على النحو التالي: 136 مؤشراً في المستوى الأول، و 91 مؤشراً في المستوى الثاني، و 4 مؤشرات تتصل بمستويات متعددة (أي أن عناصر مختلفة في تلك المؤشرات صُنفت في مستويات مختلفة). وستقوم الأمانة العامة كل عام بتحديث التصنيف حسب المستويات بعد استعراض مدى توافر البيانات عن مؤشرات المستويين الأول والثاني، وستنشر أحدث المعلومات في هذا الشأن على الصفحة الشبكية ذات الصلة[3].

9 - وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة تضم بيانات عن 213 مؤشرا من أصل 231 مؤشرا قائما بذاته وما يزيد على 1,4 مليون قيد من قيود البيانات. ومن المتوقع تقديم بيانات عن ستة مؤشرات إضافية إلى قاعدة البيانات في كانون الأول/ديسمبر 2021. وبالنسبة لأغلب المؤشرات التي لم تقدم بشأنها بيانات، حدّدت الوكالات الراعية تواريخ متوقّعة لتقديم البيانات يقع معظمها في عام 2022، أو قدمت خطة بيانات مستكملة (تأخر تقديم بعض البيانات نتيجة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)).

(2) يمكن الاطلاع على العضوية الحالية لفريق الخبراء على الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/iaegsdgs/members/.

(3) انظر https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/.

## باء - التنقيحات السنوية المقترحة

10 - وفقا لقرار الجمعية العامة 313/71 وتبعا للخطة والمعايير التي أقرَّها فريق الخبراء فيما يتعلق بإمكانية إدخال تنقيحات سنوية طفيفة (انظر E/CN.3/2017/2، الفقرة 21)، استعرض فريق الخبراء قائمة تنقيحات للمؤشرات اقترحها أعضاؤه أو الوكالات الراعية ووافق على تنقيحين (المؤشر 11-5-2 والمؤشر 16-1-4) (انظر المرفق الأول) سيعرضان على اللجنة لكي تنظر فيهما. وتنقيح المؤشر القديم 11-5-2 وتحويله إلى المؤشرين الجديدين 11-5-2 و 11-5-3 يقسم المؤشر إلى مقياسين هما حاليا جزء من المؤشر. ويتيح هذا التنقيح التمييز الصحيح لسلاسل البيانات التي يتألف منها المؤشر الأصلي 11-5-2. وسيسهل التنقيح تخصيص سلاسل للمؤشرات ويتسق مع شروح نموذج هيكل البيانات لتبادل البيانات. ولا يضيف أي مقياس جديد إلى إطار المؤشرات العالمية ولا يغير العدد الإجمالي للمؤشرات القائمة بذاتها في الإطار. والتنقيح المتمثل في تقسيم مؤشر واحد إلى مؤشرين هو استثناء ولن يحدث مع مؤشرات أخرى.

## جيم - استعراض البيانات الوصفية والفريقُ الفرعي المعني بالبيانات الوصفية التابع لفريق الخبراء

11 - من المهام الموكلة إلى فريق الخبراء أن يجري بصورة منتظمة استعراضا للتطورات المنهجية والمسائل المتصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وبياناتها الوصفية، بما في ذلك عناصر الصياغة والنحو والاتساق والتجانس، على النحو المبين في الاجتماع الثاني عشر لفريق الخبراء. ولدى تنفيذ هذه المهمة، يقوم فريق الخبراء دوريا باستعراض البيانات الوصفية للمؤشرات الواردة في إطار المؤشرات العالمية، بما في ذلك عندما تطلب وكالةٌ راعية إعادة تصنيف أحد المؤشرات حسب المستويات أو عندما تُنقِّح منهجيةَ مؤشر آخر. وبالإضافة إلى ذلك، شكل فريق الخبراء فريقا فرعيا في عام 2020 لإجراء استعراض دقيق وشامل للبيانات الوصفية، بهدف تحسين جودة العامة للبيانات الوصفية للمؤشرات تيسيرا لنقل البيانات والسماح للبلدان بتطبيق المؤشرات تطبيقا أفضل. وعقب تناوب الأعضاء في حزيران/يونيه 2021، دعا الفريق الفرعي أعضاء جددا للانضمام. والبلدان الأعضاء التالية هي في عداد الفريق الفرعي: ألمانيا، وأيرلندا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، وماليزيا. وكان الفريق الفرعي يتوقع في الأصل أن يستمر عمله من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى نيسان/أبريل 2021، ولكن هذا الجدول الزمني عُدِّل للسماح للجهات الراعية بتقديم بياناتها الوصفية في نموذج جديد طلبته شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة في أواخر عام 2020. وقد باشر الفريق الفرعي استعراض البيانات الوصفية التي نقلت بالفعل إلى النموذج الجديد (133 مؤشرا) ويتوقع أن يستمر هذا العمل حتى شباط/فبراير 2022. وعقب إجراء الاستعراض، سيُقيَّم عمل الفريق الفرعي لأغراض الأنشطة المستكملة والجدول الزمني. ويستفيد عمل الفريق الفرعي من عمل مشروع ترجمة البيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة[4]، الذي تترجم بموجبه البيانات الوصفية لمؤشرات الأهداف إلى لغات أخرى من خلال استخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب.

(4) انظر https://worldbank.github.io/sdg-metadata/.

12 - ولتيسير استعراض البيانات الوصفية، زوَّد الفريق الفرعي أيضا الوكالات الراعية بمعايير استعراض مفصلة للنظر فيها عند تحديث البيانات الوصفية، بما يشمل إجراء استعراض للصياغة والنحو، والتحقق من الاتساق، والتحقق من التجانس[5]. وإضافة إلى ذلك، كرر فريق الخبراء تأكيد إجراءات الاستعراض المتبعة لتحديث البيانات الوصفية بناءً على طلب الوكالات الراعية، بما يشمل ما يلي:

(أ) ترسل شعبة الإحصاءات طلبا للحصول على تحديثات للبيانات/البيانات الوصفية في نهاية كل سنة. وتكون كل التحديثات الأخرى للبيانات الوصفية بمبادرة من الوكالات الراعية. وتستعرض الشعبة تحديثات البيانات الوصفية المقدمة في إطار تعقب التغييرات. وإذا لم تغير التحديثات في إطار تعقب التغييرات المنهجيةَ بشكل كبير، تُحدَّث البيانات الوصفية؛ وبخلاف ذلك، يقوم فريق الخبراء باستعراض البيانات الوصفية؛

(ب) يبدي فريق الخبراء تعليقاتِه أو يطلب معلومات و/أو إيضاحات إضافية من الوكالات الراعية. وعند معالجة جميع المسائل المثارة، تُنشر البيانات الوصفية المحدَّثة في الصفحة الشبكية لمستودع البيانات الوصفية.

## دال - تعزيز عمليات تدفق البيانات من أجل الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي

13 - طلبت اللجنة في مقررها 101/52 إلى فريق الخبراء والوكالات الراعية مواصلة حوارهما لتعزيز عملية تدفق البيانات من أجل الإبلاغ العالمي عن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تحديد الممارسات الجيدة ومواصلة صقل الأدوات اللازمة لتنسيق طلبات الحصول على البيانات المقدمة إلى البلدان تنسيقا فعالا. وعقدت الرئيستان المشاركتان لفريق الخبراء ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية ورئيسة لجنة كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب بعض الوكالات الرئيسية الراعية، اجتماعين، في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2021، لمناقشة كيفية تنفيذ المقرر ومعالجة شواغل البلدان. وفي هذين الاجتماعين، سلَّمت الرئيستان المشاركتان والرئيسة بأن الشراكة بين البلدان والوكالات الراعية قد ضمنت على مر السنين نشر كمية كبيرة من البيانات عن أهداف التنمية المستدامة وأن الهدف المشترك للدول الأعضاء والوكالات الراعية هو إنتاج بيانات جيدة لرصد الأهداف. ولوحظ أيضا أن عمليات تدفق البيانات تختلف باختلاف المؤشرات وباختلاف البلدان.

14 - واقترحت بعض التوصيات الرئيسية وخطوات المتابعة لتحسين تدفقات البيانات وعمليات الإبلاغ عن الأهداف على الصعيد العالمي وعمليات جمع البيانات والتحقق من صحتها نتيجة لاجتماعي الرئيستين المشاركتين. وفي هذا الصدد، تُوصى الوكالات الراعية بالقيام بما يلي:

(أ) توزيع عملية التحقق من صحة البيانات بالتساوي قدر الإمكان خلال السنة لتجنب تركيز جميع الطلبات في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، مع مراعاة فترة عطلة نهاية السنة أيضا؛

(ب) توخي المزيد من الشفافية فيما يتعلق بمصادر البيانات والمنهجية المستخدمة لتقدير المؤشر؛

(ج) استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات سهلة الاستعمال للتحقق من صحة البيانات (تتضمن أشكالا مختلفة)، بحيث يتسنى تبادل الطلبات بسهولة بين الوكالات المعنية داخل البلد؛

(5) انظر https://unstats.un.org/sdgs/files/meetings/iaeg-sdgs-meeting-12/10a_b_Metadata-IAEG-co-chair.pdf.

(د) توخي المزيد من الشفافية فيما يتعلق بأسماء المؤسسات التي يتم الاتصال بها للتحقق من صحة المؤشرات في البلد نفسه بالتعاون مع المكتب الإحصائي الوطني (تجنب استخدام النسخ الكربونية المخفية (bcc) حتى يتسنى للمكاتب الاتصال بسهولة بالمؤسسات الوطنية الأخرى)؛

(هـ) إعطاء الوقت الكافي لإجراء عملية التحقق، ويفضل أن يكون شهر واحد على الأقل، وتجنب المهل الزمنية القصيرة التي تجعل عملية التحقق غير واقعية؛

(و) أن تكون أكثر وضوحا إذا ترافقت عملية التحقق من صحة المؤشرات ببيانات أخرى غير متعلقة بالأهداف، لأن البلدان تسعى إلى التحقق من صحة المؤشرات على سبيل الأولوية.

15 - وخلال الاجتماع، استعرضت الرئيستان المشاركتان أيضا أوجه التباين بين سلاسل البيانات الوطنية والدولية المتعلقة بالتقديرات السكانية. وقدم فريق الخبراء إلى فرقة العمل التابعة للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية المعنية باستخدام البيانات السكانية من أجل الرصد العالمي للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة سلاسل البيانات الوطنية والدولية التي تخص بلدين باعتبارها أمثلة على أوجه التباين المحتملة. وسيتابع فريق الخبراء هذا الموضوع مع اللجنة.

16 - وثمة صعوبة أخرى نوقشت في الاجتماع تتمثل في التحقق من صحة التقديرات المستندة إلى صور السواتل، وبخاصة نظرا إلى ما يلزم لذلك من وقت وموارد، وعدم توفر معلومات مفصلة تقدمها الوكالات الراعية عن نوع صور السواتل المستخدمة. وطلب فريق الخبراء إلى الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية أن يبحث إمكانية تحديد معايير التحقق الدنيا أو المعايير المشتركة التي ينبغي للوكالات الراعية أن تقدمها بوصفها بيانات وصفية. ويعتزم الفريق العامل أن يباشر هذا العمل قريبا، وسيشرك الوكالات الراعية التي تستخدم حاليا عمليات رصد الأرض لحساب مؤشرات الأهداف. وطلب إلى الفريق العامل أيضا أن يأخذ في الاعتبار العمل الذي أنجزته فرقة العمل المعنية باستخدام بيانات السواتل وبيانات الاستشعار عن بعد في الإحصاءات الرسمية وفرقة العمل المعنية برصد الأرض. واتفق على أن تواصل الرئيستان المشاركتان لفريق الخبراء ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية ولجنة كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة عقد اجتماعات منتظمة لضمان مواصلة الحوار المفتوح الذي يتعلق بتدفقات البيانات.

## هاء - تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة

17 - كُلِّف فريق الخبراء، في إطار خطة عمله المعتمدة، بالتركيز على تنفيذ إطار المؤشرات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال رصد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك على المنصات الوطنية ولوحات المتابعة والبوابات المخصصة لهذه الأهداف وغيرها من أدوات تقييم التقدم المحرز؛ والإبلاغ بشأن البيانات المتعلقة بالأهداف؛ وتصنيف البيانات؛ ومعالجة الفجوات في البيانات المتعلقة بمؤشرات الأهداف. وتمشيا مع خطة العمل، دعا فريق الخبراء البلدان والوكالات والجهات صاحبة المصلحة إلى التوسع في تناول مختلف المبادرات التي تتناول تلك المجالات خلال اجتماعاتها المفتوحة الفصلية. وبالإضافة إلى ذلك، وضع فريق الخبراء استبيانا لجمع توصيفات قصيرة من البلدان واللجان الإقليمية لعرض أفضل الممارسات في هذه المجالات. وحتى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان قد رد على الاستبيان 48 بلدا ولجنتان إقليميتان، وقدمت ملخصات قصيرة عرضت فيها أفضل الممارسات وزوِّدت بوصلات إلى مواقع شبكية وغير ذلك من المعلومات أو المواد والتعليقات المتعلقة بصعوبات أو مقترحات لفريق الخبراء[6].

(6) سيجري تجميع المعلومات والأمثلة وإتاحتها في الموقع الشبكي التالي: https://unstats.un.org/sdgs/.

## واو - بناء القدرات من أجل أهداف التنمية المستدامة: قاعدة المعارف في مجال بناء القدرات التابعة للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية وفريق الخبراء

18 - شدَّدت اللجنة الإحصائية في مقررها 101/52 على ضرورة تعزيز الدعم التقني والمالي للبلدان لبناء القدرة على الرصد، وعلى إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وعلى تحديث النظم الإحصائية. واستجابة لهذا الطلب، طلبت الرئيستان المشاركتان لفريق الخبراء معلومات عن أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها الوكالات الراعية. وأرسلت لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية ولجنة كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة إلى أعضائها دراسة استقصائية لتقييم أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها الوكالات الراعية وغيرها من المنظمات التي تدعم وضع مؤشرات الأهداف.

19 - وحتى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ردَّت 19 منظمة دولية وإقليمية وأربع لجان إقليمية وقدَّمت أمثلة على أنشطة بناء القدرات المتعلقة بمؤشرات الأهداف. وسيجري إعداد صفحة على شبكة الإنترنت لقاعدة المعارف في مجال بناء القدرات انطلاقا من الردود المتعلقة بأنشطة بناء القدرات، والوثائق الإرشادية وموارد أخرى تقدمها الوكالات الراعية واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية التي تدعم وضع مؤشرات الأهداف ورصد الأهداف. ويجري وضع خطط للصفحة الشبكية من أجل تقديم معلومات عن الأنشطة والموارد في مجال بناء القدرات وفقا للهدف والغاية والمؤشر؛ والموضوع (بناء القدرات الذي يغطي أكثر من مؤشر واحد ومجالات لرصد الأهداف أوسع نطاقا)؛ المنطقة (تشمل أساسا مدخلات من اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى). كما ستحتوي على روابط شبكية ومواد مرجعية.

## ثالثا - مسار العمل المتعلق بتصنيف البيانات

20 - رحبت اللجنة الإحصائية في مقررها 101/52 بالعمل المكرَّس لفريق الخبراء المعني بتصنيف البيانات، ولا سيما إنشاء فرقة عمل معنية بتقدير المناطق الصغيرة وشجعت على مواصلة العمل بشأن تصنيف البيانات وتقدير المناطق الصغيرة بغية توفير مبادئ توجيهية وافية وأدوات إضافية للبلدان. وتشمل الأعمال السابقة التي أنجزها فريق الخبراء فيما يتعلق بتصنيف البيانات وضعُ مجموعة دنيا لعناصر التصنيف وموجز وافٍ لمعايير التصنيف لجميع مؤشرات الأهداف، وتجميعُ فئات وأبعاد تصنيف البيانات المتبعة حالياً وتلك التي تتوخى الوكالات الراعية اتباعها، وتجميع الأولويات السياساتية حسب كل بُعد من أبعاد التصنيف، وتجميع الأدوات والمنهجيات المستخدمة حالياً في مجال تصنيف البيانات[7].

21 - وفي إطار الاستبيان عن أفضل الممارسات المبين في الفقرة 17 أعلاه، أدرج فريق الخبراء سؤالا للبلدان واللجان الإقليمية لكي تعرض استراتيجيات تصنيف البيانات، والمنشورات، وأفضل الممارسات في مجال تصنيف البيانات لمؤشرات الأهداف، ومعلومات عن كيفية مواجهة البلدان للتحديات المطروحة في تصنيف البيانات. وستجمع المعلومات وتستكمل تجميع الأدوات والمنهجيات القائمة لتصنيف البيانات التي أعدَّها فريق الخبراء في عام 2020. ويهدف العمل المضطلع به في هذا الصدد إلى تزويد البلدان بمراجع مركزية لموارد مفيدة بشأن تصنيف البيانات وأفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم.

(7) انظر https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/disaggregation/.

22 - والمجال الآخر الذي يركز عليه مسار العمل هو وضع مبادئ توجيهية وأدوات بشأن تقدير المناطق الصغيرة من أجل الأهداف. وبتوجيه من فريق الخبراء والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وضعت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع العديد من الخبراء من البلدان والوكالات الإقليمية والدولية والأوساط الأكاديمية، مجموعة أدوات بشأن تقدير المناطق الصغيرة من أجل الأهداف. وتهدف مجموعة الأدوات إلى مساعدة البلدان على استخدام أساليب تقدير المناطق الصغيرة لتحسين توافر بيانات الفئات السكانية الضعيفة؛ وتقديم التوجيه العملي ودراسات الحالات القطرية؛ وتوفير التوجيه بشأن البيئة الملائمة لاستخدام تقدير المناطق الصغيرة من أجل إنتاج البيانات الرسمية؛ وتوفير حيز للشركاء لتوثيق ونشر منهجياتهم في مجال تقدير المناطق الصغيرة.

23 - وتوفر مجموعة الأدوات أدوات عملية عن كيفية إجراء تحليل تقدير المناطق الصغيرة وتتضمن مراجع للحصول على معلومات أكثر تفصيلا. كما تقدم أمثلة خاصة ببلدان معينة ودراسات حالات محددة تشمل مختلف مؤشرات الأهداف. ومن خلال إجراء مشاورات مع خبراء وعدد من المكاتب الإحصائية الوطنية، تسنى تركيز مجموعة الأدوات على البيئة الملائمة اللازمة لاستخدام تقدير المناطق الصغيرة من أجل إنتاج البيانات الرسمية. وتتضمن مجموعة الأدوات أيضا إرشادات بشأن تبليغ مقرري السياسات وعامة الجمهور بالتقديرات المتعلقة بتقدير المناطق الصغيرة. وستكون متاحة للجنة كوثيقة معلومات أساسية.

24 - وسعيا لتحسين القدرة الإحصائية على استخدام تقدير المناطق الصغيرة في إنتاج مزيد من البيانات المصنفة لمؤشرات الأهداف، يجري إعداد مجموعة من دورات التعلم الإلكتروني بالاشتراك مع الشعبة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتتكوَّن مواد دورة التعلم الإلكتروني من مواد القراءة ومقاطع الفيديو ومواد التقييم والمشاريع. وتقدم الدورات، التي ستتاح في أوائل عام 2022، طريقتين للتعلم، إما للمتعلمين حسب وتيرة كل منهم أو المتعلمين الموجَّهين.

## رابعا - الأفرقة العاملة التابعة لفريق الخبراء

25 - تركّز الأفرقة العاملة الثلاثة الحالية التي أنشأها فريق الخبراء على المواضيع التالية: تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية، والمعلومات الجغرافية المكانية، وقياس الدعم الإنمائي[8]. ويتألف كل فريق عامل من أعضاء فريق الخبراء وممثلين آخرين يُدعون للمشاركة فيه، على النحو المحدد كل في اختصاصاته[9].

### ألف - الفريق العامل المعني بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية

26 - يتألف الفريق العامل المعني بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من ممثلي 12 بلدا و 10 وكالات دولية وتترأسه المكسيك حاليا. وبعد إصدار أول نموذج رسمي لهيكل البيانات للمؤشرات في حزيران/يونيه 2019، نشرت قاعدة البيانات العالمية

(8) أنشئ الفريقان العاملان المعنيان بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية في عام 2016، في حين أنشئ الفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي في عام 2020.

(9) يمكن الاطلاع على الاختصاصات والعضوية ومعلومات مهمة أخرى بشأن كل فريق عامل في الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/.

في واجهة برمجة تطبيقات تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية. ويجري تحديث نموذج هيكل البيانات بشكل منتظم منذ ذلك الحين، ويُحافظ على الاتساق الزمني بين الهيكل والواجهة على السواء من جهة وقاعدة البيانات العالمية من جهة أخرى. ولقد أنشئ تبادل للبيانات مع نحو ست وكالات راعية و 35 بلدا. وتُحثُّ جميع الوكالات الراعية على التقيد بأبعاد نموذج هيكل البيانات ورموزه في البيانات التي تقدمها إلى قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وكثير منها، وإن لم يكن جميعها بعد، يستخدم النماذج الموحدة المتاحة المتوافقة مع نموذج هيكل البيانات لأغراض تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية أو تُقدِّم بياناتها مباشرة بصيغة نظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية. ويجري تخفيف عبء الإبلاغ، وستتيح زيادة التغطية للشعبة والوكالات الراعية على السواء تحقيق كامل المكاسب من حيث الكفاءة في التبادل الآلي للبيانات.

27 - وعقب إصدار مشروع نموذج هيكل البيانات الوصفية واستكمال تبادل البيانات الوصفية التجريبي في أواخر عام 2020، أنشئ تبادل للبيانات الوصفية مع وكالتين راعيتين وحوالي 15 بلدا. وحوَّلت الشعبة جميع مجموعات البيانات الوصفية العالمية الموجودة إلى النموذج الموحد المنسَّق الجديد للبيانات الوصفية، مما أتاح توافق جميع البيانات الوصفية مع نموذج هيكل البيانات الوصفية لأغراض نظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية. وتتيح الجهود الإضافية الآن تحويل البيانات الوصفية إلى صيغة نظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية ونشرها في واجهة برمجة التطبيقات التابعة للشعبة الخاصة بنظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية. ونتيجة لذلك، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تتوفر مجموعات البيانات الوصفية لأكثر من 160 مؤشرا في شكل مقروء آليا لأول مرة. وعلاوة على ذلك، وضعت الشعبة الصيغة بيتا من موقع العرض المرئي للبيانات الوصفية، تمكن المستخدم من الاستعلام بسهولة عن البيانات الوصفية وتنزيلها بصيغ متنوعة بما في ذلك MS Word و SDMX. ويلزم بذل جهود وموارد إضافية لوضع التبادل الآلي للبيانات الوصفية في طور الإنتاج.

28 - وواصلت شعبة الإحصاءات تنفيذ أنشطة لبناء القدرات في مجال تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل مشروعا لدعم رصد الأهداف، بتمويل من وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لفائدة 20 بلدا في أفريقيا وآسيا. كما قُدِّم التدريب بالشراكة مع مصرف التنمية الآسيوي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبنك التنمية الأفريقي، وشركاء آخرين. ولا تزال أنشطة بناء القدرات تُنظم بشكل افتراضي بسبب القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وأبقى الفريق العامل موقعه للمعلومات مزودا بوصلات تحيل إلى نموذج هيكل البيانات والوثائق التقنية وإرشادات المستعملين، وهو يعمل حاليا على دورة للتعلم الإلكتروني في مجال تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

## باء - الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية

29 - يتألف الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية، الذي ترأسه أيرلندا والمكسيك، من 14 دولة عضوا وتسع وكالات راعية وممثلين لثلاث لجان إقليمية، وغيرهم من الأفرقة والخبراء الذين وُجهت

إليهم الدعوة للاشتراك في أعماله. ويعقد الفريقُ العامل اجتماعات افتراضية منتظمة وجلسات عامة سنوية، ويشرف فريق الخبراء على أعماله رسميا. وبالنظر إلى طابع التكامل والشمول الذي تتسم به خطة عام 2030، يساهم الفريق العامل أيضا، مع الأمانة العامة، في إعداد تقرير يُقدَّم إلى لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في إطار البند المعنون "استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة" من بنود جدول أعمال اللجنة.

30 - وفي عام 2021، عمل الفريق العامل بدأب لتنفيذ وإنجاز خطة العمل التي وضعت في اجتماعه السادس في مكسيكو سيتي في الفترة من 9 إلى 11 آذار/مارس 2020. ومن أبرز ما أنجزه الفريق العامل قائمة بالمؤشرات تحدد 99 مؤشراً يمكن تصنيفها بحسب الموقع الجغرافي أو حيث يمكن الاستعانة بالمعلومات الجغرافية المكانية ليسترشد بها بصورة مباشرة أو غيرة مباشرة في إنتاج مؤشرات الأهداف وقياسها ورصدها؛ ومصفوفة تقييم أهداف التنمية المستدامة، وهي أداة للبلدان لتحديد الجهات في الجهاز الوطني المسؤولة عن إنتاج وقياس ورصد مؤشرات الأهداف بواسطة المعلومات الجغرافية المكانية؛ وخريطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة، التي تتيح الاستجابة مباشرة لأحكام الفقرة الفرعية (ط) من مقرر اللجنة 101/51، التي شجعت فيها اللجنة على مواصلة العمل على تحسين تكامل المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية من أجل تحسين رصد خطة عام 2030.

31 - وتهدف خريطة الطريق الجغرافية المكانية، بوصفها آلية استراتيجية للمعلومات والاتصالات، إلى المساعدة على "ردم الهوة" وتعزيز التفاهم بين الجهات الفاعلة الإحصائية والجغرافية المكانية العاملة مع إطار المؤشرات العالمية. وسعيا للاعتراف بالمعلومات الجغرافية المكانية والمستندة إلى الموقع وقبولها كبيانات رسمية للأهداف ومؤشراتها العالمية، توفر خريطة الطريق إرشادات بسيطة وقابلة للتنفيذ للمكاتب الإحصائية الوطنية، ووكالات المعلومات الجغرافية المكانية الوطنية، والوكالات الراعية وغيرها من الجهات التي تعمل في إطار النظام الإيكولوجي الوطني لأهداف التنمية المستدامة. وترد هذه الإرشادات في ثلاث مراحل تتضمن تفاصيل عن الكيفية والأسباب التي تبرر ضرورة المعلومات الجغرافية المكانية وكيفية تطبيقها لدعم البلدان في تنفيذها للأهداف على الصعيد الوطني. وفي سياق تسليط الضوء على الموارد المتاحة والأطر الجغرافية المكانية العالمية القائمة والنهج المبتكرة، تتلقى خريطة الطريق الجغرافية المكانية أهداف التنمية المستدامة الدعم عن طريق سلسلة من الإجراءات الرئيسية ودراسات الحالات الإفرادية والإرشادات الداعمة لكل مرحلة، بما في ذلك توصيات بشأن القيمة الفريدة المقترحة والفرصة التي يمكن أن توفرها المعلومات الجغرافية المكانية وتقوم بتوفيرها بالفعل. وتحدد الإرشادات أيضا ما ينبغي عمله ومتى ولماذا ومن يقوم به. وتتيح الدلالة على الطريقة التي يؤدي بها كل من الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، والإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، والأطر الأخرى دورا "تكامليا" مهما في النهوض بخطة عام 2030.

32 - واستعرض الفريق العامل وفريق الخبراء خريطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة بدقة داخليا، وكذلك استعرضتها لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في دورتها الحادية عشرة، في آب/أغسطس 2021. وفي أعقاب عملية موسعة من الصياغة والمشاورة الشاملتين للجميع من جانب الفريق العامل وفريق الخبراء، ستُقدَّم هذه الوثيقة كوثيقة معلومات أساسية وتُعرض على اللجنة لاعتمادها.

33 - وأيَّد فريق الخبراء في اجتماعه الثاني عشر خطة عمل الفريق العامل لعام 2022. وتتضمن خطة العمل تفاصيل عن الأنشطة المتعلقة بالترويج لخريطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة؛ وإعداد مذكرة إرشادية بشأن التصنيف حسب الموقع الجغرافي؛ وتجميع حالات الاستخدام المتعلقة بالطريقة التي صادقت بها البلدان على نواتج عمليات رصد الأرض وأدمجت هذه النواتج في نظامها الإيكولوجي الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

## جيم - الفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي

34 - أعربت اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في آذار/مارس 2020 عن تأييدها لإنشاء فريق عامل تابع للأمم المتحدة لمواصلة تطوير وتحسين قياس الدعم الإنمائي بما يتماشى مع خطة عام 2030؛ ورحَّبت بإشراك دول أعضاء تمثل جميع المناطق الجغرافية، منها بلدان مانحة وأخرى مستفيدة، في الفريق العامل؛ وطلبت إلى الفريق أن يستند إلى الأعمال السابقة ذات الصلة في هذا المجال (انظر E/2020/24، المقرر 101/51).

35 - ووفقا لذلك المقرر، أنشأ فريق الخبراء الفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي الذي يضم 21 دولة عضوا تمثل جميع المناطق الجغرافية. وطُلب إلى كل بلد مشارك أن يرشح ممثلين اثنين: أحدهما من مكتبه الإحصائي الوطني، والآخر من وكالة تعنى بقياس المساعدة الإنمائية. وانضمت أيضا أربعة بلدان مراقبة إلى الفريق العامل (ألمانيا والبرازيل وجمهورية كوريا وهولندا). وعلاوة على ذلك، طلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديم الدعم الفني للفريق العامل. وتتمثل المهمة الرئيسية للفريق، وفقا لاختصاصاته[10]، في مواصلة تطوير وتحسين قياس الدعم الإنمائي بما يتماشى مع خطة عام 2030 في إطار الغاية 17-3 (تعبئة موارد مالية إضافية للبلدان النامية من مصادر متعددة). وبالإضافة إلى ذلك، دُعي الفريق إلى تقديم توصيات أو اقتراحات بشأن العمل الإضافي المطلوب في نهاية فترة ولايته لمدة سنتين.

36 - وفي الفترة من أيار/مايو 2020 إلى أيلول/سبتمبر 2021، عقد الفريق العامل 14 اجتماعا افتراضيا بتوجيه من رئيستيه المشاركتين (كولومبيا والنرويج) وبعد الاتفاق على خطة عمله. وقد نشرت جميع مواد الاجتماعات والمتابعة على منصة "ويكي" توفر الشفافية الكاملة لجميع المشاركين وفرصة لمواصلة المشاركة والمناقشة. وأبلغ الفريقُ العامل فريق الخبراء بالتقدم المحرز في العمل على أساس منتظم (فصلي) خلال اجتماعاته الافتراضية المفتوحة. وقدَّم مشروع اقتراح المؤشرات من الفريق العامل إلى مشاورة عالمية مفتوحة عقدت في الفترة من 16 تموز/يوليه إلى 27 آب/أغسطس 2021، حظي خلالها بتأييد واسع النطاق ومقترحات بناءة من 112 شخصا استطلعت آراؤهم من جميع أنحاء العالم، يمثلون طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. واستنادا إلى المقترحات البناءة التي قُدِّمت خلال المشاورة، ناقش أعضاء الفريق العامل الاقتراح وقاموا ببلورته خلال الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل، المعقود في أيلول/سبتمبر 2021. واستعرض فريق الخبراء المؤشر المقترح ووافق عليه في اجتماعه الثاني عشر، المعقود في الفترة من 2 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(10) يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/files/TOR%20MDS%20WG%20(April%202020).pdf.

37 - ويقترح فريق الخبراء، استنادا إلى عمله ومداولاته المكثفة، وعلى النحو المبين بالتفصيل في المرفق الثاني لهذا التقرير، المؤشر البديل التالي لاعتماده - المؤشر 17-3-1 (الموارد المالية الإضافية التي حشدت للبلدان النامية من مصادر متعددة) - مع مؤشراته الفرعية الستة للإيرادات الإجمالية للبلدان النامية مما يلي:

(أ) منح التنمية المستدامة الرسمية؛

(ب) قروض التنمية المستدامة الرسمية الميسرة؛

(ج) قروض التنمية المستدامة الرسمية غير الميسرة؛

(د) الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(هـ) تعبئة التمويل الخاص على أساس تجريبي (رهنا باستعراض مؤشرات الأهداف عام 2025)؛

(و) المنح الخاصة.

38 - وأعدَّ الفريق العامل، كجزء من المؤشر المقترح الذي قدمه، معايير ونهجا سيستخدمان لتحديد التدفقات التي يمكن اعتبارها داعمة للتنمية المستدامة. والمؤشر الجديد 17-3-1 يمتثل امتثالا تاما لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وذلك بالتمييز الذي يقوم به بين التدفقات على اختلاف طابعها وعناصر التساهل فيها التي لها تأثيرات مختلفة على التنمية، مما يفضي إلى الشفافية. ويتبع المؤشر منظور الجهات المستفيدة. وتمثل جميع البيانات المقترحة تدفقات تمويل جديدة إلى البلدان النامية. ويتيح المؤشر الاستفادة من العمل القائم، ولا سيما عمليات جمع البيانات القياسية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد وعمل فرقة العمل المعنية بقياس مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة. وهو يستند إلى إطار مفاهيمي أولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وضعه فريق فرعي معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[11]، سيتيح للبلدان التي تمارس هذا الشكل من أشكال التعاون الإبلاغ عن ذلك. وبناء على ذلك، ستكون منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد جهتين راعيتين مشاركتين للمؤشر. وحُدِّدت استثناءات عقب إجراء مناقشات مستفيضة. ولا تنطوي الاستثناءات على تقدير أهمية بعض التدفقات أو الأنشطة، بل تعكس بالأحرى الاعتبار لما إذا كان ينبغي إدراجها في المؤشر بالنظر إلى أهدافه، ومعايير التنمية المستدامة، ومقتضيات خطة عمل أديس أبابا، والحاجة إلى الوضوح.

39 - وناقش الفريق العامل، وفقا لولايته، ما إذا كانت المنافع العامة الدولية لأغراض التنمية المستدامة يمكن أو ينبغي أن تكون جزءا من المؤشر. وسلَّم بأن هذه المسألة تناقش بصورة مكثفة على أعلى المستويات السياسية وفي مختلف المحافل، ولكنه خلص إلى أنه لا يوجد حتى الآن مفهوم مقبول عالميا للمنافع العامة الدولية أو إطار لقياسها. وعلاوة على ذلك، فقد سلَّم بالتحديات التي يطرحها التوفيق بين مفهوم "المنافع العامة العالمية"، حيث يمكن أن تستفيد جميع البلدان، مع محور التركيز المحدد للغاية 17-3 على تعبئة

(11) كانت البلدان الأعضاء هي البرازيل، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والصين، وغانا، وكوبا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، والهند (الرئيس). وكان الاتحاد الروسي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مراقبين، وتولى الأونكتاد مهام الأمانة. وفي إحاطة إعلامية نظمها الأونكتاد في 17 أيلول/سبتمبر 2021، أبلغت بلدان مجموعة ال 77 والصين بالتقدم المحرز بشأن المؤشر المقترح الجديد والإطار المفاهيمي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب المشاركون عن تقديرهم للإحاطة ورحبوا بالمؤشر المقترح.

موارد إضافية للبلدان النامية. وفي الوقت نفسه، لاحظ الفريق العامل الأهمية الكبيرة التي تكتسبها الجهود العالمية أو الإقليمية الداعمة للأهداف والحاجة إلى قياسها. ولذلك أوصى الفريقُ العامل فريقَ الخبراء بإجراء استعراض آخر لمسألة قياس الجهود العالمية والإقليمية الرامية إلى دعم الأهداف. وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض اقتراحات وأن يحدد خيارات ممكنة بشأن السبل الكفيلة لمعالجة هذه المسألة، مع مراعاة المناقشات ذات الصلة التي عقدت في الأمم المتحدة ومحافل أخرى. واقتُرح أن تجري دولة عضو أو عدة دول أعضاء استعراضا للمسألة على النحو المبين في توصية الفريق العامل وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة في اجتماعها المقبل. وستتاح للجنة معلومات مفصَّلة عن عمل الفريق العامل، الذي حقق أهدافه وأنجز مهامه وفقا لاختصاصاته، كوثيقة معلومات أساسية.

## خامسا - برنامج عمل فريق الخبراء

40 - يوصي فريق الخبراء بأن تُنفَّذ الأنشطة التالية في الفترة الممتدة بين آذار/مارس 2022 وآذار/مارس 2023:

(أ) التركيز على تنفيذ إطار المؤشر، بما في ذلك تحقيق التكامل بين المعلومات والإحصاءات الجغرافية المكانية؛ وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن رصد الأهداف، بما في ذلك على المنصات ولوحات المتابعة والبوابات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، والإبلاغ بشأن البيانات المتعلقة بالأهداف، وتصنيف البيانات، والجهود الوطنية الرامية إلى سد الفجوات في البيانات المتعلقة بمؤشرات الأهداف؛ وتشجيع أوجه الابتكار في مجال البيانات؛ واستعراض أنشطة بناء القدرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تنفذ بالتنسيق مع الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتقديم توصيات بشأنها؛

(ب) إجراء استعراض بانتظام للتطورات المنهجية والمسائل المتصلة بالمؤشرات وببياناتها الوصفية، استنادا إلى نموذج البيانات الوصفية الجديد، وتحسين الجودة عموما في البيانات الوصفية الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال برنامج عمل الفريق الفرعي المعني بالبيانات الوصفية؛

(ج) مواصلة مسار العمل على تصنيف البيانات بهدف وضع المزيد من المبادئ التوجيهية والتواصل مع الأفرقة العاملة الأخرى والآليات القائمة للعمل في مجال تصنيف البيانات؛

(د) مواصلة أعمال الأفرقة العاملة التابعة لفريق الخبراء المعنية بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية، واستعراض خطط عمل الأفرقة العاملة للتأكد من اتساقها مع عمل فريق الخبراء؛

(هـ) مواصلة الحوار مع الوكالات الراعية لتعزيز عملية تدفق البيانات من أجل الإبلاغ العالمي عن الأهداف؛

(و) عقد اجتماعات ربع سنوية مفتوحة وعقد الاجتماع الثالث عشر لفريق الخبراء في الربع الأخير من عام 2022، ومواصلة التفاعل من خلال الاجتماعات الشهرية.

## سادسا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

41 - اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بالعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة استجابةً لمقررات اللجنة؛

(ب) إبداء آرائها بشأن التنقيحات السنوية واعتمادها (بصيغتها الواردة في المرفق الأول من هذا التقرير)؛

(ج) الإحاطة علما بوثائق المعلومات الأساسية بشأن تقرير الفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي عن أعماله والمؤشر المقترح للغاية 17-3، وبشأن مجموعة الأدوات المتعلقة باستخدام تقدير المناطق الصغيرة لأغراض الأهداف؛

(د) إبداء آرائها بشأن خريطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة واعتمادها (كما وردت في وثيقة المعلومات الأساسية)؛

(هـ) إبداء آرائها بشأن المؤشر الجديد 17-3-1 واعتماده، والطلب بأن تكون منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد جهتين راعيتين للمؤشر؛ والموافقة على حل الفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي بما أنه قد أنهى ولايته؛

(و) إبداء آرائها والموافقة على السبل المقترحة للمضي قدما في مواصلة استعراض مسألة قياس الجهود العالمية والإقليمية دعما للأهداف، على النحو المبين في الفقرة 39 أعلاه، وتقديم مقترحات بشأن كيفية معالجتها؛

(ز) إبداء آرائها بشأن برنامج العمل المقترح لفريق الخبراء في عام 2022 واعتماده.

# المرفق الأول

## التنقيحات السنوية المقترح إدخالها على إطار المؤشرات العالمية

| *نص هدف التنمية المستدامة والمؤشر الحالي (على نحو ما يرد في خطة التنمية المستدامة عام 2030)* | *تنقيح المؤشر* |
|---|---|
| **الهدف 11 جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة** | |
| 11-5-2 الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث | 11-5-2 الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي |
| | 11-5-3 الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث |
| **الهدف 16 التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات** | |
| 16-1-4 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها | 16-1-4 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها بعد حلول الظلام |

*ملاحظة*: يشكل التنقيح المقترح للمؤشر القديم 11-5-2 تغييرا في الصياغة لمعالجة عدم الاتساق في الإطار. ويسهل التنقيح تخصيص سلسلة بيانات للمؤشرات ويتسق مع شروح نموذج هيكل البيانات المتعلقة بتبادل البيانات. ويصبح المؤشر الجديد المقترح 11-5-2 مؤشرا متعدد الأغراض، يتضمن تكرارا للمؤشر 1-5-2. والمؤشر المقترح 11-5-3 هو مؤشر جديد قائم بذاته.

# المرفق الثاني

## رصد المؤشر المقترح للغاية 17-3 من الغايات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة

يتمثل الهدف الرئيسي للفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في مواصلة تطوير وتحسين قياس الدعم الإنمائي بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (انظر E/2020/24، المقرر 101/51) في إطار الغاية 17-3 (حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية). ويقدم هذا المرفق عرضا موجزا لمقترح المؤشر النهائي والإبلاغ المقترح عن المؤشر البديل 17-3-1. ويتضمن العرض الموجز ثلاثة فروع: قائمة بمعايير التنمية المستدامة التي وافق عليها الفريق العامل؛ تفاصيل عن المؤشر المقترح ومؤشراته الفرعية؛ وملاحظات تحيل إلى المؤشر.

### أولا - مؤشرات التنمية المستدامة

بناء على مناقشات الفريق العامل، واستنادا إلى عمل فرقة العمل المعنية بقياس مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة، سيستخدم النهج المتعاقب التالي لتحديد التدفقات التي يمكن اعتبارها داعمة للتنمية المستدامة:

1 - ينبغي إدراج التدفقات داخل المؤشرات والمؤشرات الفرعية المقترحة المفصلة أدناه والمحددة كل منها على حدة، مثل نشاط محدد في نظم إبلاغ البلدان المقدمة للدعم، إذا كانت تدعم مباشرة إحدى غايات أهداف التنمية المستدامة على الأقل؛ أو هدف في خطة التنمية للبلد المتلقي للدعم ما دام ذلك موجها نحو دعم التنمية المستدامة أو تحقيقها، مع الاستثناءات التالية:

(أ) تدفقات الأنشطة التي يتوقع أن يكون لها أثر ضار كبير على غاية أو أكثر من الغايات الأخرى؛

(ب) التدفقات التي يعترض فيها البلد المتلقي، بعد مناقشة ذلك مع الوكالة الراعية و/أو البلد المبلِّغ المقدِّم للدعم، على وصفها بأنها تدعم تنميته المستدامة[1].

2 - التدفقات، أو أجزاء التدفقات ضمن المؤشرات والمؤشرات الفرعية المقترحة المفصلة أدناه، التي لا تتوافر بشأنها بيانات إلا على المستوى الإجمالي المشترك بين البلدان، تعتبر أيضا داعمة للتنمية المستدامة، رهنا بنفس الاستثناءات المشار إليها في إطار الفقرتين الفرعيتين 1 (أ) و (ب).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤشرات الفرعية قد تتضمن خليطا من بيانات التدفقات الخاصة بأنشطة معينة وعلى المستوى الإجمالي، ولذلك فهي تحتاج إلى تقييم مقابل النقطتين 1 و 2، على التوالي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه يقترح استثناءات محددة أخرى، على النحو المبين بالتفصيل أدناه، يمكن النظر فيها في بعض الحالات لتدعيم تركيز المؤشرات المقترحة على التنمية المستدامة للبلدان النامية.

(1) يطلب إلى الوكالات الراعية أن تنشئ آليات للتحقق استنادا إلى المعايير المبينة في هذا الفرع، مما يتيح التصدي على النحو الملائم لشواغل البلدان المتلقية.

## ثانيا - المؤشر المقترح

يتضمن المؤشر الجديد المقترح 17-3-1 مؤشرات فرعية للمتحصلات الإجمالية لكل من البلدان النامية[2] من تدفقات التمويل المبينة بالتفصيل أدناه، ولكن في بعض الحالات بشروط، أو مع تحفظات، على النحو التالي:

### (أ) 17-3-1 منح التنمية المستدامة الرسمية

المنح هي عمليات تحويل موارد لا يلزم سدادها.

- ستقوم بعض الجهات المقدمة للمنح[3] بالإبلاغ عن منح التنمية المستدامة الرسمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- ستقوم بعض الجهات المقدمة للمنح بالإبلاغ إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وفقا للإطار المفاهيمي المتفق عليه بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي وضع الفريق الفرعي المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[4]، رهنا باختبار تجريبي[5]. وضمن هذا الإطار، يتوقع أن تتوافق طريقة "المنح غير القابلة للاسترداد" بشكل وثيق مع منح التنمية المستدامة الرسمية. كما سيتعين النظر في إدراج آلية "التحويلات النقدية المباشرة".

### (ب) 17-3-1 قروض التنمية المستدامة الرسمية الميسرة

القروض الرسمية الميسرة هي قروض بعنصر منح لا يقلُّ عن 35 في المائة، تحُسب باستخدام معدل خصم قدره 5 في المائة.

- ستقوم بعض الجهات المقدمة للقروض بالإبلاغ عن قروض التنمية المستدامة الرسمية الميسرة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- ستقوم بعض الجهات المقدمة للقروض بإبلاغ الأونكتاد وفقا للإطار المفاهيمي المتفق عليه بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، رهنا باختبار تجريبي. وتتوافق طريقة "القروض بدون فوائد" إضافة إلى أجزاء من طريقة "القروض" مع قروض التنمية المستدامة الرسمية الميسرة.

### (ج) 17-13-1 قروض التنمية المستدامة الرسمية غير الميسرة

القروض الرسمية غير الميسرة هي قروض بعنصر منح لا يقل عن 35 في المائة، تُحسب باستخدام معدل خصم قدره 5 في المائة.

---

(2) انظر الملاحظة الأولى في إطار الفرع الثالث من هذا المرفق للاطلاع على شرح لمنظور البلدان المتلقية.

(3) يطلب إلى الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باعتبارهما جهتين راعيتين مشاركتين، ضمان عدم وجود تداخل في الإبلاغ عن هذا المؤشر على الصعيد العالمي في الحالات التي تقدم فيها البلدان أو الهيئات المتعددة الأطراف معلوماتها إلى كلتا المنظمتين.

(4) كان البلدان الأعضاء هي البرازيل، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والصين، وغانا، وكوبا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، والهند (الرئيس). وكان الاتحاد الروسي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مراقبين، وتولى الأونكتاد مهام الأمانة.

(5) سيقدم الأونكتاد بيانات عن عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعد تقديم اقتراح المؤشر إذا رغب في ذلك أعضاؤه.

- ستقوم بعض الجهات المقدمة للقروض بالإبلاغ عن قروض التنمية المستدامة الرسمية غير الميسرة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- ستقوم بعض الجهات المقدمة للقروض بالإبلاغ إلى الأونكتاد وفقا للإطار المفاهيمي المتفق عليه بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، رهنا باختبار تجريبي. وتتوافق أجزاء من طريقة "القروض" مع قروض التنمية المستدامة الرسمية غير الميسرة.

### (د) 17-3-1 الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر بالغ الأهمية للتمويل الخاص ويشكل جزءا من المؤشر الحالي 17-3-1. وتبرز شواغل بشأن ما إذا كان مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر يفي بمعايير الاستدامة؛ غير أن البلد المتلقي نفسه يبلغ عن الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يمنحه القدرة على معالجة هذه الشواغل مع الهيئة الوطنية المبلِّغة. ويُقاس الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه التدفقات الداخلة إلى كل بلد من البلدان النامية (الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل).

ويبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأونكتاد وفقا لترتيبات الإبلاغ الحالية. ويطلب إلى البلدان المبلِّغة والأونكتاد الوقوف على كيفية تطبيق معايير التنمية المستدامة.

### (هـ) 17-3-1 حشد التمويل الخاص على أساس تجريبي[6]

يتكون ذلك من تدفقات خاصة تُحشد من خلال تدخلات رسمية (وتستثنى منها تلك التي تحشد في البلدان المتلقية نفسها) في الفئات السبع التالية:

'1' الضمانات المجانية أو المدعومة أو غير المدعومة على القروض والاستثمارات للبلدان النامية؛

'2' خطوط الائتمان؛

'3' الاستثمار المباشر في الشركات/الكيانات المنشأة لأغراض خاصة؛

'4' الاشتراك في التمويل بطريقة بسيطة، بما يشمل المساعدة التقنية وبناء القدرات؛

'5' الحصص في أدوات الاستثمار الجماعية؛

'6' القروض الجماعية/المشتركة؛

'7' مخططات تمويل المشاريع.

ويستحوذ حشد التمويل الخاص على جزء من التدفقات الخاصة المتزايدة الأهمية التي يحشدها الشركاء في التنمية. غير أنه قد أثيرت شواغل وتساؤلات بشأن حدوده، وقدرة البلدان المتلقية على التحقق مما إذا كان التدفق يفي بمعايير الاستدامة، وكون البيانات المتاحة كما وردت في الدراسة التجريبية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتعلق بالتزامات القطاع الخاص بدلا من المتحصلات الفعلية للبلدان النامية من المدفوعات كما بالنسبة إلى جميع التدفقات الأخرى.

(6) يدرج هذا المؤشر على أساس كونه بند مذكرة بمعنى أنه قد يكون هناك تداخل في بعض البلدان مع الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما فيما يتعلق بالبنود '1' و '3' و '5'.

وســـلَّم الفريق العامل بأنه على الرغم من أن الإبلاغ عن الالتزامات يســـتند إلى اتفاقات مكتوبة تدعمها الأموال اللازمة، سيكون من الأجدى أن يكون الإبلاغ عن المدفوعات الفعلية كما هو الحال بالنسبة إلى جميع المؤشرات الفرعية الأخرى. ووافقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي وضعت هذا المؤشر، على بحث جدوى هذا الإبلاغ على أساس المدفوعات.

وتســـتثنى الأموال التي تحشـــد داخل البلدان المتلقية نفســـها، لأنها لا تشـــكل تدفقا جديدا إلى تلك البلدان.

وبالتالي، يدرج حشـد التمويل الخاص على أسـاس تجريبي، رهنا بإعادة النظر فيه في اسـتعراض عام 2025. وينبغي أن يشمل التدفقات الناشئة في (أ) بلدان مرتفعة الدخل؛ (ب) بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل؛ و (ج) بلدان متعددة/غير معروفة، وأن يكون مصنفا حسب هذه التدفقات. غير أنه ينبغي أن يستثني التدفقات المعروف بأنها تحشد في البلدان المتلقية[7].

- سـتقوم بعض الجهات المقدمة للتمويل الخاص بالإبلاغ بشـأن حشـد التمويل الخاص إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- ليس حشد التمويل الخاص جزءا من الإطار المفاهيمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تتصل بعض الجهات المقدمة المنخرطة في هذا الشـــكل من التمويل الإنمائي بالأونكتاد فيما يتعلق بالاختبار التجريبي لهذا المؤشر ومواصلة تطويره لتطبيقه على نطاق عالمي أوسع.

### (و) 17-3-1 المنح الخاصة

يتسـم مفهوم المنح الخاصـة بالوضـوح، والتدفق ميسـر الشـروط تماما، وثمة تأييد كبير من حيث المبدأ لإدراج مؤشـــر فرعي بشـــأن هذه التدفقات. غير أن الإبلاغ الحالي غير منتظم ولا تتوافر معلومات مفصـلة عن البلدان المتلقية إلا من المؤسـسـات الخيرية. غير أن هذا المؤشـر الفرعي قد أدرج على أمل أن يشجع الإدراج على تقديم تقارير أكثر اكتمالا.

- ســتقوم بعض الجهات المقدمة للمنح الخاصـــة بالإبلاغ عن المنح الخاصـــة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- ليسـت المنح الخاصـة جزءا من الإطار المفاهيمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن لبعض الجهات المقدمة للمنح الخاصة الإبلاغ عن المنح الخاصة إلى الأونكتاد على أساس طوعي كجزء من عملية تجريبية.

## ثالثا - ملاحظات

1 - في حين أن المؤشرات الفرعية تتبع منظور البلدان المتلقية، فإن البيانات الخاصة بجميع المؤشرات الفرعية المقترحة باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تبلغ الجهات المقدمة للدعم بشأنها.

(7) سـيتيح التصـنيف المقترح إضـفاء الشـفافية بشـأن منشـأ التدفقات، ومن ثم ينبغي أن يدعم الفهم المفاهيمي لهذا المؤشـر ومواصلة تطويره.

2 - يُقاس المؤشران الفرعيان (ب) و (ج) المتعلقان بالقروض من حيث التدفقات الإجمالية. ومن شأن صافي القياسات أن تتجه إما نحو الصفر (إذا لم تخصم سوى المدفوعات لتسديد أصل القروض من إجمالي التدفق) أو نحو أرقام سلبية (إذا خصمت مدفوعات أصل القروض والفوائد على حد سواء). وتُدرج التدفقات الصافية المتعلقة بالقروض (خصم مدفوعات أصل القرض فقط) في مجموع أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية في المؤشر 17-2-1، ويبلغ مجموع خدمة الدين العام للبلدان النامية (مع احتساب مدفوعات أصل القروض والفوائد على السواء) في المؤشر 17-4-1.

3 - الاستثناءات ضمن إطار التدفقات المذكورة أعلاه: يستثنى تخفيف عبء الديون، وتكاليف استضافة اللاجئين داخل البلدان المانحة، والتكاليف الإدارية غير المخصصة لأنشطة إنمائية محددة، ونفقات السلام والأمن غير تلك التي يمكن الإبلاغ عنها بوصفها مساعدة إنمائية رسمية. ويعترف الفريق العامل بأهمية تخفيف عبء الديون وقياسه، رغم استبعاده من المؤشر لأسباب موضوعية وفنية[8].

4 - التدفقات المستثناة:

- القروض الخاصة الميسرة
- استثمار الحافظة
- اعتمادات التصدير، سواء كانت رسمية أو مدعومة رسميا أو خاصة
- التدفقات القصيرة الأجل مع استحقاق أصلي لمدة سنة أو أقل
- أي تدفقات أخرى لا تدخل في نطاق المؤشرات الفرعية المقترحة

(8) الاستثناءات الواردة في الملاحظتين 3 و 4 هي نتيجة مناقشات مستفيضة داخل الفريق العامل، وتستند إلى اعتبارات مفاهيمية وتقنية. وقد ركز الفريق العامل بصفة خاصة على ضرورة أن تعكس المؤشرات موارد أخرى للبلدان النامية يحتمل أن تسهم في تنميتها المستدامة. وفي حين أن الاقتراح يشمل الإقراض الرسمي والاستثمار الأجنبي المباشر الرسمي والخاص، فإنه يستبعد التدفقات الخاصة التي تسعى إلى الربح والتي تنشأ عنها الديون على حد سواء. وتتضمن محاضر الفريق العامل أسبابا تفصيلية لكل استثناء من هذه الاستثناءات، تكفل وضوح المؤشرات الفرعية المقترحة وبساطتها وشفافيتها واتساقها بمرور الوقت. وتكفل الاستثناءات على وجه الخصوص أن تحدد المؤشرات الفرعية وتميز بوضوح التدفقات التي يختلف طابعها وعنصر التساهل فيها بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ورغم التأييد الواسع لجميع الاستثناءات أثناء مناقشات الفريق العامل والمشاورات المفتوحة، ورغم وجود اعتراضات قليلة نسبيا على استثناءات محددة، يعتقد بعض البلدان مع ذلك أنه ينبغي مراجعة جميع الاستثناءات في سياق استعراض عام 2025.